إعادة النظر في النظام الاقتصادي

الجائحة تؤذن باختبار معيار جديد لصنع السياسات يشمل المجتمع المدني والأعراف الاجتماعية

صامويل بولز ووينديي كارلين

يعجز الكثير من العاملين الذين أُعتبروا من الكوادر الأساسية خلال الجائحة – كالعاملين في مجال رعاية المسنين ومحال البقالة ومخازن التوزيع – عن تغطية نفقاتهم حتى في أوقات الرخاء. وخلال أزمة كوفيد-١٩، اجتمع عليهم خطر الإصابة بمرض خطير وانخفاض الأجور. فقد ألزم أرباب الأعمال موظفيهم بالذهاب إلى العمل – في مصانع تغليف اللحوم والمطاعم – مما عرضهم هم وأسرهم إلى مخاطر جسيمة، وكان الحل الوحيد هو التخلي عن وظائفهم والمخاطرة بقطع أرزاقهم.

وتمثل هذه الخيارات الصعبة أحد الأضرار الجانبية الناجمة عن الجائحة. ونشأ عن هذا الوضع مأزق أخلاقي وصل صداه إلى المجال الاقتصادي – حيث اضطر الاقتصاديون إلى مواجهة شواغل أخلاقية عادة ما يُعهد بحلها إلى رجال الدين والفلاسفة. فإلى جانب الظروف المناخية الطارئة، أثبتت الجائحة أن الإخفاق السوقي بات هو القاعدة وليس الاستثناء، وأصبح النموذج الاقتصادي الأساسي غير مناسب للعصر الحالي بالتالي، على غرار ما حدث لفكرة قدرة سوق العمل على تحقيق التوازن بين العرض والطلب ومن ثم القضاء على البطالة التي تبددت نتيجة الانتشار الواسع لمعدلات البطالة المزمنة خلال فترة الكساد الكبير.

وسوف تؤدي حالة الانهيار الناتجة عن الجائحة إلى تغيير طريقة التفكير في الاقتصاد والسياسة العامة – ليس في حلقات النقاش وبين مفكري السياسات فحسب، ولكن حتى في سياق الأحاديث اليومية بين المواطنين حول أرزاقهم ومستقبلهم.

الرسم البياني ١

وتشير اهتمامات الطلاب اليوم إلى ما قد يكون عليه النموذج الاقتصادي الجديد. فما بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٢٠، طرحنا على ٩٠٣٢ طالبا في ١٨ بلدا في بداية دراستهم لمادة الاقتصاد سؤالا حول المشكلات الأكثر إلحاحا في رأيهم التي ينبغي أن يتصدى لها الاقتصاديون في الوقت الحالي (انظر الرسم البياني ١).

وترد الإجابات التي أدلوا بها في الرسم البياني أعلاه، ويدل حجم الخط على مدى تواتر الإجابة. وأشار طلاب الاقتصاد إلى عدم المساواة وتغير المناخ والبطالة باعتبارها أهم القضايا ذات الاهتمام ما بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٢٠. ويزداد الاعتماد حاليا على تدريس نموذج قياسي جديد يشجع الشباب المهتمين بهذه القضايا بالفعل على الاستمرار في دراسة الاقتصاد.

غير أن تطبيق نموذج اقتصادي جديد لن ينجح وحده في تغيير العقول والسياسات. فقد تعلمنا من نجاح الليبرالية الجديدة وسياسة العهد الجديد التي تقوم على الفكر الكينزي أن أي نموذج اقتصادي جديد لن يشكل قوة من أجل التغيير ما لم يكن جزءا من إطار أخلاقي قوي تعكسه سياسات مبتكرة ويتناوله العامة في حديثهم اليومي.

فالليبرالية الكلاسيكية، على سبيل المثال، تستند إلى الالتزام بالنظام، والمساواة في الكرامة الإنسانية، والحرية المناهضة للنظام الأبوي، والنفعية، وجميعها مفاهيم تتسق مع النموذج الاقتصادي لليبرالية الكلاسيكية الذي يقوم على تنافسية الأسواق وتوزيع العمالة والتخصص. وأهم ما يتسم به هذا النموذج هو سياسات التجارة الحرة ومكافحة الاحتكار. وأصبحت حقائقه جزءا من الأحاديث اليومية المعتادة، كما جاء في رواية أليس في بلاد العجائب عندما همست أليس قائلة للدوقة «يحدث ذلك حين يعبأ الفرد بمصلحته».

كذلك اعتمدت المعايير الاقتصادية الأكثر حداثة على مزيج من النماذج الاقتصادية والقيم المتكاملة.

فإلى جانب التزام خبراء الاقتصاد الكينزي بالحد من انعدام الأمن الاقتصادي وزيادة دخول الفئات الأكثر فقرا من خلال البرامج الحكومية والتفاوض مع النقابات العمالية، طرحوا مجموعة من المقترحات بشأن السلوك الادخاري وأدوات الضبط التلقائي والطلب الكلي. واعتمد تماسك النموذج الكينزي وقوته البلاغية على اعتقاد – بدا منطقيا للغاية في ظل الظروف المحيطة – بأن السعي إلى تحقيق قيم المساواة التي يؤمن بها مؤيدوه من خلال السياسة الاقتصادية والتنظيم سيسهم في تحسين الأداء الاقتصادي الكلي من خلال دعم رفع مستويات الناتج والتوظيف وزيادة استقرارها.

وبالمثل، دعا التيار الذي أُطلق عليه اسم الليبرالية الجديدة إلى معيارين أساسيين. الأول هو «التحرر من» القمع الحكومي (بدلا من «حرية» القمع الحكومي واسع النطاق وغياب السلطة في الدوائر الخاصة أو العامة). والثاني هو النظر إلى العدالة من منظور إجرائي يؤمن بعدالة النتائج – حتى وإن تعارضت مع مبادئ المساواة – ما دامت قواعد اللعبة عادلة. وكانت أداة الربط بين فلسفة الليبرالية الجديدة ونظامها الاقتصادي وجهة نظر تفيد بأن الأشخاص كائنات انفرادية لا أخلاقية – وتوضح كيفية التفاعل فيما بينهم في الاقتصاد، وهو ما يتم تحديدا من خلال تبادل المصالح في أسواق تنافسية بموجب عقود شاملة. وكان مفهوم العقود الشاملة، التي تغطي جميع جوانب عملية تبادل المصالح وليس المتعلق منها بأطراف التبادل فحسب، بمثابة ضمان ضد الإخفاقات السوقية الناجمة عن «التداعيات» أو «الآثار الخارجية» كانتشار الأوبئة أو انبعاثات غاز الدفيئة.

الصورة: ISTOCK/VISUALSPACE

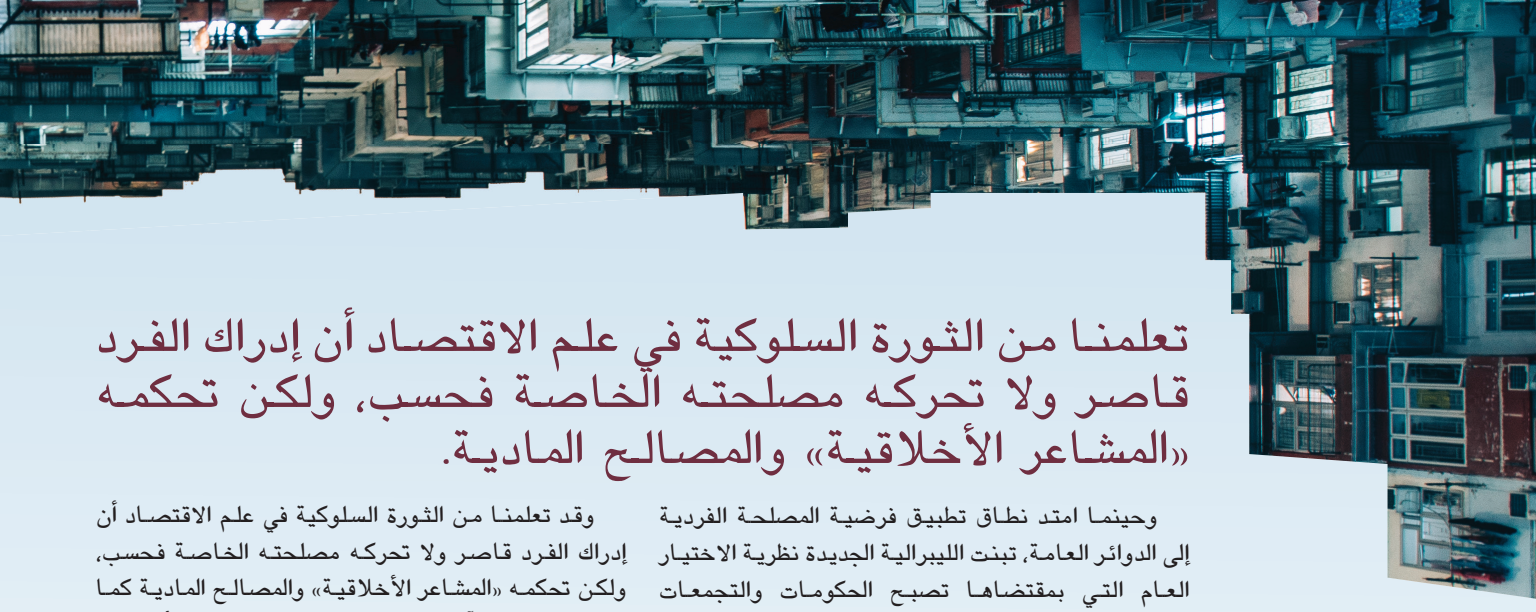

تعلمنا من الثورة السلوكية في علم الاقتصاد أن إدراك الفرد قاصر ولا تحركه مصلحته الخاصة فحسب، ولكن تحكمه «المشاعر الأخلاقية» والمصالح المادية.

وحينما امتد نطاق تطبيق فرضية المصلحة الفردية إلى الدوائر العامة، تبنت الليبرالية الجديدة نظرية الاختيار العام التي بمقتضاها تصبح الحكومات والتجمعات الأخرى، كالنقابات العمالية، مجرد مجموعات ذات مصلحة خاصة تستغل الموارد القليلة المتاحة للحصول على قطعة أكبر من كعكة أصغر. ووفقا لهذا النموذج الاقتصادي، كانت القيود المفروضة على الحكومة، التي دعت لها الليبرالية الجديدة لأسباب فلسفية، ضرورية أيضا لسلامة الأداء الاقتصادي. وتم مزج القيم والنموذج في صورة سياسات تضمنت القسائم التعليمية (التي سمحت باختيار المدرسة)، وتطبيق ضريبة دخل سالبة (بدلا من البرامج المناهضة للفقر التي قدمت الحكومة من خلالها مدفوعات نقدية مباشرة للمستفيدين)، وأقوالا مأثورة مثل «الحكومة الأفضل هي الحكومة الأقل تدخلا في حرية الأفراد».

ولكن دمج النماذج الاقتصادية مع القيم الأخلاقية ضمن إطار متكامل لا يسمح وحده بنجاح منظومة ما: فنجاح السياسات التي تؤيدها هذه المنظومة يتطلب أن يكون النموذج الاقتصادي المستخدم أقرب ما يكون إلى الاقتصاد التجريبي. فكما وضع الواقع الاقتصادي المتغير حدا لليبرالية الكلاسيكية في أعقاب الكساد الكبير، شهد النموذج الكينزي تحديات نتيجة توقف معدلات النمو والتضخم في سبعينات القرن الماضي (وهو ما أُطلق عليه الكساد التضخمي). وبالمثل، ازدادت الإحباطات الناجمة عن الليبرالية الجديدة عقب الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ التي اعتبرها الكثيرون ثمنا لتخفيف القيود السوقية الذي دعا إليه الليبراليون الجدد. ومنذ ذلك الحين، تصاعدت مشاعر الاستياء من نظريات الفردية وعدم التدخل في ظل تنامي عدم المساواة وأزمة المناخ – والجائحة في الوقت الحالي.

وهكذا فإن تبني نموذج اقتصادي قياسي جديد كجزء من منظومة جديدة يتطلب أن تكون لهذا النموذج رؤية واضحة حول الأسس، بما في ذلك الاقتصاد كأحد مكونات النظام الاجتماعي والغلاف الحيوي، وسلوك الفرد كطرف في الاقتصاد وصنع القرارات، وأهم المؤسسات التي تنظم تفاعلات الأفراد، وخصائص التكنولوجيات التي يعتمد عليها المواطنون في كسب أرزاقهم. وتتضمن علوم الاقتصاد المعاصرة – أي التي يعتمد عليها الباحثون ويدرسها الخريجون بصورة منتظمة – إجابات عن جميع هذه الأمور.

وقد تعلمنا من الثورة السلوكية في علم الاقتصاد أن إدراك الفرد قاصر ولا تحركه مصلحته الخاصة فحسب، ولكن تحكمه «المشاعر الأخلاقية» والمصالح المادية كما جاء على لسان آدم سميث. ومن هذه المشاعر الأخلاقية الكرامة – أي رغبة الفرد في ألا يتم استغلاله من الآخرين – والقناعات الأخلاقية ومراعاة الآخرين. ولا يقتصر ذلك على الإيثار والمعاملة بالمثل، ولكن يشمل أيضا التعصب ضد المخالفين والعداوات القبلية.

كذلك طرأ تحول جذري على طبيعة التفاعلات بين الأفراد كما تصورها علوم الاقتصاد: فقد أصبحنا ندرك الآن أن معظم العقود غير شاملة. فاقتصاد المعلومات الذي استحدثه فريدريك هايك واتسع نطاقه على مدار العقود الأربعة الماضية ليصبح إحدى ركائز الاقتصاد المعاصر يتضح منه أن الحكومة والقطاع الخاص يعجزان كلاهما عن تنظيم جميع الأمور التي يمكن أن تنشأ في سياق إنفاذ العقود.

والآثار على الآخرين – التي لا تشملها الأحكام التعاقدية – هي القاعدة وليست الاستثناء. ولا يقتصر ذلك على الإخفاقات السوقية المعتادة التي تؤثر على تفاعلاتنا مع الغلاف الحيوي، كالتلوث، ولكن يتضمن أيضا الأسواق المركزية في الاقتصاد الرأسمالي الحديث: أسواق العمل والائتمان والمعلومات. ففي سوق العمل على سبيل المثال، يعبأ الموظفون وأرباب الأعمال بمدى جدية العامل ودقته في أداء عمله. ولكن لا يوجد سبيل لإنفاذ ذلك أو تحديده في العقد. وفي سوق الائتمان، يمكن أن يتضمن العقد تعهدا بسداد القرض ولكن قد لا يمكن الإلزام بإنفاذه.

وقصور العقود على هذا النحو تترتب عليه تداعيات واسعة النطاق. فالعقود غير الكاملة عادة ما ينشأ عنها فائض في العرض أو الطلب، حتى في الأسواق الأكثر تنافسية. فأرباب الأعمال، على سبيل المثال، يختارون دفع أجور أعلى مما قد يحصل عليه العامل من ثاني أفضل فرصة عمل بديلة. وهو ما يطلق عليه الاقتصاديون ريع العامل، ويُقصد بذلك أن يكون العامل أفضل حالا في وظيفته مما لو كان بدونها. والخوف من خسارة هذا الريع يعد دافعا قويا للعامل لبذل قصارى جهده في العمل واتباع التعليمات. وإذا كانت خسارة الوظيفة ستكلف العامل كثيرا، يوجد حتما عاملون محتملون يرغبون في الحصول على وظائف – أي العاطلون عن العمل.

وتُنظَم هذه التفاعلات جزئيا من خلال مزيج من العقود والأعراف الاجتماعية (كأخلاقيات العمل التي يلتزم بها

الموظف أو تقديم معلومات حقيقية من جانب المقترض) والسلطات التي يمارسها صاحب العمل أو المقرض في سوق الائتمان. ومنذ ثمانية عقود، وضع رونالد كوس تعريفه الشهير لعقد العمل بوصفه انتقال السلطة من العامل إلى صاحب العمل. واعتراف النموذج الاقتصادي بانتقال سلطات العامل إلى رب عمله – وباستغلال أرباب الأعمال لسلطاتهم بالتالي – يتيح لصناع السياسات إطارا لمعالجة المأزق الذي يواجه العاملين الأساسيين منخفضي الأجور المضطرين إلى الاختيار ما بين أرزاقهم وصحتهم. ويتسع نطاق مبادرات السياسات في هذا المجال ليشمل السماح بالمزيد من الحقوق الفردية للعاملين المستمرين في عملهم ودعم العاملين الباقين في منازلهم للحد من انتشار الوباء.

ومن خلال تبني الاقتصاد لمجموعة جديدة من الدوافع – الالتزام بالعدالة والمطالبة بالكرامة وإبداء الرأي – يفسح النموذج الاقتصادي القياسي الجديد المجال أمام مجموعة أكبر من خيارات السياسات، ويسمح بتغيير قواعد اللعبة ليس باستخدام الأدوات السوقية والحكومية فحسب، بل من خلال ممارسة السلطات الخاصة والمعايير الاجتماعية أيضا.

ولننظر على سبيل المثال في سياسات «ضرائب ومكاسب الكربون» (حيث تحدد الحكومة سعرا لانبعاثات الكربون و«الحد الأقصى لانبعاثات الكربون وتداولها» (حيث تفرض الحكومة حدا أقصى للانبعاثات وتترك للسوق حرية تحديد السعر). فكل من هذه السياسات يستخدم مزيجا مختلفا من قدرات الدولة وآليات السوق للحد من انبعاثات الكربون كما يتضح من موقعها المختلف على الخط الأفقي في الرسم البياني ٢، ولكنها خيارات قاصرة أحادية الجانب تفترض جميعها أن الأطراف الخاصة والحكومية لديها ما يكفي من المعلومات لتصميم آليات فعالة لمواجهة قضايا مثل تغير المناخ – أو جائحة عالمية. وهذا القصور يجعلها تغفل فرص التوصل إلى حلول تتضمن بعدا ثالثا مرتبطا بالسمات الاجتماعية للفرد وقوة الأعراف المجتمعية.

ويعرض الرسم البياني ٢ سياسات تجمع بين الدوافع والآليات التنفيذية لثلاثة أقطاب متكاملة وليست بديلة: الحكومة والأسواق والمجتمع المدني. ويختلف موقع السياسات داخل المثلث. وتستخدم السياسات القريبة من المركز مزيجا من الآليات الثلاث – مثل بحوث لقاح كوفيد–١٩ وإنتاجه وتوزيعه ونطاق تغطيته السكانية (انظر الرسم البياني ٣).

ومع ظهور الجائحة، أصبح لا مفر من مراعاة الاعتبارات الأخلاقية، لا سيما اعتبارات العدالة والتضامن، حتى بين الغرباء. ويتضح من النقاشات حول تحديد المجموعات ذات الأولوية في الحصول على اللقاحات والعاملين الأساسيين خلال الجائحة أن الاعتماد على نظام الأسعار أو الامتثال التام للأوامر والتعليمات الحكومية لن يساعد في تحديد القيم المهمة بالنسبة لنا.

ويعد هذا المجال الواسع الذي يتيحه المعيار الاقتصادي الجديد بمثابة إطار تحليلي يجمع ما بين الاعتبارات الأخلاقية ونموذج اقتصادي ملائم لعالم لا يرتبط أفراده من خلال الأسواق والعقود فحسب، ولكن من خلال ممارسة القطاع الخاص لسلطاته، وانتشار الإصابات، والتداعيات على الغلاف الحيوي، والعلاقات مع الأفراد في نفس الشريحة الاجتماعية، ومراعاة الصالح العام. FD

صامويل بولز مدير برنامج العلوم السلوكية في معهد سانتا في. و**ويندي كارلين** أستاذ الاقتصاد في كلية لندن الجامعية. ويشاركان كلاهما في تأليف مقدمة متاحة مجانا عبر الإنترنت بعنوان *The Economy and Economy, Society, and Public Policy* في إطار مشروع *The Curriculum Open-Access Resources in Economics Project*. راجع الرابط التالي: www.core-econ.org.

الرسم البياني ٢

مجال جديد لصنع السياسات

اتسع نطاق المناقشات العامة حول سلطة الدولة مقابل سلطة الأسواق ليشمل الاعتراف بدور الأعراف الاجتماعية، مما أتاح فرصا جديدة لمعالجة مختلف المشكلات بدءا من التلوث وحتى الجوائح.

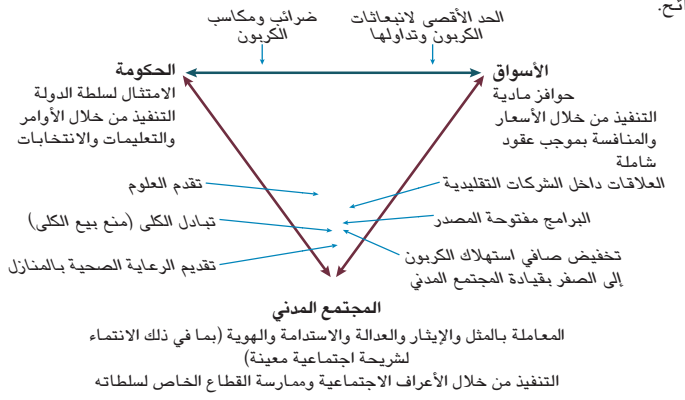

الرسم البياني ٣

اختبار كوفيد

يتضح من الاستجابة لجائحة كوفيد–١٩ تضافر جهود الحكومات والأسواق والمجتمع المدني — واستحداث اللقاح هو أفضل مثال على ذلك.